

مخالفات الإمام أبي الخطاب الكلوزاني الأصولية

لشيخه أبي يعلى الفراء في السنة من خلال كتابه التمهيد (دراسة مقارنة)

**Imam Abu Al-Khattab's Fundamentalist Violations
of His Sheikh Abi Ya'la Al-Fara' in the Sunnah through
his book Al-Tamheed (Comparative Study)**

أ.م.د. محمد عبد الصاحب ناجي العبيدي

Search for Dr

Muhammad Abdul-Saheb Naji Al-Obaidi

ديوان الوقف السني/ دائرة المؤسسات الدينية

Academic Degree: Assistant Professor

Place of work: Diwan of the Sunni Endowment /

Department of Religious Institutions



الملخص

يعد أبو الخطاب الكلوذاني من كبار علماء الحنابلة في زمانه واليه انتهت رئاسة الحنابلة وكتابه التمهيد يأتي بالمرتبة الثانية بعد كتاب العدة لأبي يعلى ، ولم يكن أبو الخطاب الكلوذاني عالماً في أصول الفقه فقط بل هو عالم في الفقه والأدب وكان شاعراً كبيراً وهذا مانراه واضحاً من خلال آثاره وهي كثيرة تتناسب مع شهرته ، ويعدُّ أبو الخطاب الكلوذاني في كتابه التمهيد من علماء أصول الفقه المقارن إذ كان كثيراً ما يذكر ويرجح آراء المذاهب الأخرى ، ومخالفاته للقاضي أبي يعلى تدل على عقلية الفذة وعلمه الغزير واستقلال شخصيته وهذا ما رأيناه في بحثنا ، وخالف أبو الخطاب شيخه أبا يعلى في السنة بثلاثة مسائل : مسألة العلم الواقع عن التواتر ضروري أم مكتسب ، و مسألة الكفر بتأويل هل يمنع قبول الخبر ، ومسألة حكم فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي لم تعلم صفته ، ويعدُّ أبو الخطاب الكلوذاني وكتابه التمهيد من المصادر الأساس التي اعتمد عليه علماء الحنابلة المتأخرون في علم الأصول كابن قدامه والفتوح وال تيمية فهم كثيراً ما يذكرون آراءه في مسائل علم الأصول.

كلمات مفتاحية: (الكلوذاني / السنة / الفراء / مخالفات).

Summary

Abu Al-Khattab Al-Kalwadhani is considered one of the greatest Hanbali scholars of his time and the leadership of the Hanbalis ended with him and his book Al-Tamhid comes in second place after the book Al-Iddah by Abu Ya'la. Abu Al-Khattab Al-Kalwadhani was not only a scholar of the principles of jurisprudence, but he was also a scholar of jurisprudence and literature and he was a great poet and this is what we see clearly through his works, which are many and commensurate with his

fame. Abu Al-Khattab Al-Kalwadhani is considered in his book Al-Tamhid from the scholars of comparative principles of jurisprudence as he often mentioned and preferred the opinions of other schools, and his disagreements with Judge Abu Ya'la indicate his unique mind and his abundant knowledge and the independence of his personality and this is what we saw in our research. Abu Al-Khattab disagreed with his sheikh Abu Ya'la in the Sunnah on three issues: the issue of knowledge based on continuous transmission is necessary or acquired, the issue of disbelief by interpretation does it prevent the acceptance of the news, and the issue of the ruling on the action of the Messenger (peace be upon him) whose description is not known. Abu Al-Khattab Al-Kalwadhani and his book Al-Tamhid are considered among the basic sources that the later Hanbali scholars relied on in the science of principles Like Ibn Qudamah, Al-Futuhi and Al-Taymiyyah, they often mention his opinions on issues of the science of Usul.

Keywords:(Al-Kalwadhani / Sunnah / Al-Farra / Violations)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

ان أبا الخطاب الكلوذاني احد أئمة هذا العلم الجليل (علم اصول الفقه) الذين أنجبتهم الأمة الإسلامية فترك لنا ثروة عظيمة في اصول الفقه وعلوماً شرعية اخرى وانتشر صيته بين العلماء الكبار ولاسيما عند الحنابلة فترى كتبهم مليئة بآرائه وحتى غير الحنابلة من المذاهب الأخرى والذي دعاني لكتابه هذا البحث ان ابا الخطاب الكلوذاني مع انه مهتم جداً بآراء شيخه وينصرها الا انه خالفه في مسائل كثيرة جداً

وصلت الى احدى وثلاثين مسألة فتناولت في هذا البحث مخالفاته في السنة فقط فكان البحث بعنوان: (مخالفات الإمام أبي الخطاب الكلوزاني الأصولية لشيخه أبي يعلى الفراء في السنة من خلال كتابه التمهيد _ دراسة مقارنة).

وقد قسمت بحثي على مقدمه ومبحثين وخاتمة.

المبحث الاول: (حياة أبي الخطاب الكلوزاني وشيخه أبي يعلى) واشتمل هذا المبحث على مطلبين: المطلب الاول : تناولت فيه حياة أبي الخطاب الكلوزاني، وأما المطلب الثاني: تناولت فيه حياة أبي يعلى الفراء ، وأما المبحث الثاني :فقد تناولت فيه مخالفاته في السنة وفيه أربعة مطالب:المطلب الاول: تعريف السنة لغة واصطلاحاً، والمطلب الثاني: هل العلم الواقع عن التواتر ضروري أم مكتسب؟ والمطلب الثالث: هل الكفر بتأويل يمنع قبول الخبر؟ والمطلب الرابع: ما حكم فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي لم تعلم صفته الشرعية؟، ثم الخاتمة وارجو ان أكون قد وفقت في هذا البحث وان يكون خالصاً لوجهه الكريم.

المبحث الاول:(حياة أبي الخطاب الكلوزاني وأبي يعلى الفراء)

المطلب الاول : (حياة أبي الخطاب الكلوزاني)

(اسمه وكنيته ونسبه): هو محفوظ بن احمد بن الحسن بن احمد الكلوزاني البغدادي الازجي الحنبلي.(١) وكنيته:أبو الخطاب وقد غلبت هذه الكنية على اسمه حتى صار مشهوراً بها ولا يكاد يعرف اسمه الحقيقي.(٢)

ونسبه:الى كلوازي وهي قرية اسفل بغداد في ناحية الجانب الشرقي منها،وناحية الجانب الغربي من نهر بولاق ،بينها وبين بغداد فرسخاً واحد(٣).

سميت بهذا الاسم نسبة الى (كلوازي) بن طهمورث (الملك).^(٤)، وهي تسمى في الوقت الحاضر الكرادة وهناك ساحة فيها تسمى بهذا الاسم (ساحة كلوازي)^(٥) وقد ذكرها الشعراء في قصائدهم ،

والبغدادي: نسبة الى بغداد ، حيث نشأ أبو الخطاب وعاش فيها الى حين وفاته^(٦)، والحنبلي: نسبة الى الامام احمد بن حنبل (رحمه الله) فقد درس على علماء المذهب ثم درس المذهب وأفتى به وصنف فيه^(٧).

(ولادته ونشأته): ولد الإمام أبو الخطاب الكلوزاني في بغداد في الثاني^(٨) من شوال سنة اثنين وثلاثين وأربعمائة (٤٣٢هـ)^(٩)، ونشأ ابو الخطاب وهو صغير على التقوى وحب العلم ومجالسة العلماء وحضور دروس العلم وكتب بخطه كثير من مسموعاته ، ودرس الفقه على أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف. وقرأ عليه بعض مصنفاته ، وقرأ الفرائض على أبي عبد الله الوني وبرع فيها ايضا وصار إمام وقته وفريد عصره في الفقه ودرّس وأفتى وقصده الطلبة ، ونقل عن صاحب المحرر أبي البركات ابن تيمية انه كان يشير الى مذاكرة ابي الخطاب في رؤوس المسائل هو ظاهر المذهب ، وكان ابو الخطاب (رحمه الله) فقيهاً عظيماً كثير التحقيق وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله الشيء الكثير ، وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب منها: ان للعصر راتبه قبلها أربع ركعات وغيرها من المسائل التي تفرد بها ابو الخطاب (رحمه الله)^(١٠)

(شيوخه وتلاميذه): تتلمذ الشيخ أبو الخطاب الكلوزاني (رحمه الله) في بغداد على عدد كثير من فقهاء ومحدثيها ممن كان له الأثر الكبير على تكوينه العلمي ولا غرابة ان أبا الخطاب حصل على جل علمه من علماء بغداد ولم يغادرها لأنها كانت بغداد آنذاك منارة العلم والعلماء ، ومن الفقهاء والعلماء والمحدثين الذين درس عندهم الشيخ ابو الخطاب وكان لهم الفضل الكبير في تعليمه ورعايته منهم:

(ابو يعلى الفراء، وابو طالب العشاري ومشايخ آخرين) (١١)

وأما تلاميذه منهم: (ابو سعد عبد الوهاب بن حمزة بن عمر البغدادي الفقيه الحنبلي وأحمد بن محمد بن أحمد الدنيوري البغدادي، ومحمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني الفقيه ابو جعفر ابن الامام أبي الخطاب الكلوزاني (١٢).

(مكانته العلمية ومؤلفاته): بعد ما بذل الإمام أبو الخطاب الكلوزاني جهداً كبيراً في

تحصيل العلم وبلغ شأنًا عظيمًا في الفقه وأصوله والقراءات حتى أصبح أحد الأئمة الكبار في المذهب الحنبلي فهو يعد دعامة أساس من دعائم علم أصول الفقه في المذهب الحنبلي بعد القاضي أبي يعلى شيخه، وهذا يعني أن أبا الخطاب الكلوزاني عالماً حجة ثقة يعتد بقوله ويعتمد على فتواه فضلاً عن ذلك الصلاح والتقوى والتحلي

بالأخلاق الكريمة والأدب الرفيع والذكاء والفتنة فكان (رحمه الله) مثالاً للعالم العامل والفقيه الخير. فقد وصفه العلماء بأوصاف كثيرة تدل على رفعة مقامه وسعة علمه، قال ابو بكر الفقيه: كان الكيالهراسي اذا رأى الشيخ أبا الخطاب مقبلاً قال: (قد جاء الفقه) (١٣). اما مؤلفاته فألف كتباً كثيرة نذكر منها:

(الانتصار في المسائل الكبار وهو المسمى بالخلاف الكبير والتمهيد في اصول الفقه والهداية و يذكر فيه المسائل الفقهية) (١٤).

(وفاته): توفي الإمام أبو الخطاب الكلوزاني في آخر يوم الأربعاء ثالث عشر

جمادي الآخرة (١٥). وقال ابن الجوزي: توفي ليلة الخميس الرابع والعشرين من جمادي الآخرة (١٦). اما سنة وفاته فهي (٥١٠) هـ وهذا ما اتفق عليه جميع المترجمين له (١٧)

ما عدا ياقوت الحموي الذي ذكر وفاته في سنة (٥١٥) هـ وهو مرجوح لأنه تفرد به (١٨). عن عمر ناهز الثمانين سنة قضاها في العلم النافع تدريساً وتأليفاً وخدمة لهذا

الدين العظيم وخدمة لمذهبه مذهب الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله)، ودفن بين يدي

صف الإمام أحمد بن حنبل (١٩).

المطلب الثاني: (حياة أبي يعلى الفراء)

(اسمه وكنيته ونسبه): هو العالم العلامة شيخ الحنابلة وإمامهم في عصره الإمام محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء القاضي ابو يعلى البغدادي الحنبلي ، وكنيته: فكان يعرف في زمانه بابن الفراء واشتهر (بأبي يعلى)^(٢٠)، والفراء: نسبة الى بيع الفراء وخیاطتها^(٢١)، اما القاضي: سمي بالقاضي لأنه تولى القضاء^(٢٢).

اما البغدادي: نسبة الى بغداد ،حيث نشأ هناك وعاش فيها وتوفي فيها (رحمه الله)^(٢٣). والحنبلي: نسبة الى الإمام احمد بن حنبل (رحمه الله).

(ولادته ونشأته وطلبه للعلم): ولد الإمام القاضي أبو يعلى تسع وعشرين او ثمان وعشرين خلت من المحرم سنة (٣٨٠) هـ، وقيل ولد لسبع وعشرين او ثمان وعشرين من المحرم^(٢٤)، ونشأ ابو يعلى الفراء في مدينة بغداد حاضرة العالم الاسلامي ومنبع العلماء وكان أبوه صاحب علم وفقه فحرص على تعليم ابنه وتنشئته تنشئة علمية صالحة فكان يتولى تعليمه بنفسه وكان لهذين الأمرين الأثر الكبير في تعلمه ونبوغه ومنزلته العلمية وتوفي والده سنة (٣٩٠هـ) وكان عمره عشر سنين وكان الوصي عليه يعرف بإسم الحربي ، ورحل القاضي أبو يعلى في طلب العلم الى مكة ودمشق وحلب وسمع هناك الحديث من بعض محدثيها.

(شيوخه وتلاميذه): كان للقاضي أبي يعلى الفراء (رحمه الله) شيوخ عديدون وهو في

سن الخامسة^(٢٥) بعضهم من علماء بغداد وبعضهم ممن وفد اليها ومنهم :

(عبد الله بن احمد بن مالك بن الحارث بن خالد بن الوليد، أبو محمد ، وموسى بن عيسى بن عبد الله بن طانجور ، عبد الله بن محمد بن اسحاق بن سليمان بن مخلد بن ابراهيم بن مروان، أبو القاسم المعروف بابن صباية^(٢٦)).

اما تلاميذه فكثرتهم: (أبو الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي المقدسي وابو محمد شافع بن صالح بن حاتم الحنبلي ومحفوظ بن احمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي ويكنى بأبي الخطاب احد أئمة الحنابلة). (٢٧)

(مكانته العلمية ومؤلفاته): كان القاضي أبو يعلى الفراء عالم زمانه وفريد عصره ولقد اجمع الفقهاء والعلماء وأصحاب الحديث والقراء والأدباء والفصحاء وسائر الناس على اختلافهم على صحة رأيه ووفور عقله وحسن معتقده وجميل طريقته ولطف نفسه وعلو همته وزهده وورعه وتقشفه ونظافته ونزاهته وعفته ، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي والمكانة الرفيعة عند الخليفتين الإمامين القادر والقائم (رضي الله عنهما) الذين عاصروهم الفراء ، والقاضي ابو يعلى من الأصوليين المشهورين الذين تورد آراؤهم الأصولية في كتب أصول الفقه المختلفة باختلاف المذاهب ومؤلفيها ويُعدُّ هو العمدة في المذهب الحنبلي في أصول الفقه. أما **مؤلفاته:** فلم يقتصر الإمام ابو يعلى في تأليفه على نوع خاص او جانب معين من العلوم بل تناول كثيراً من العلوم وجوانب متعددة من المعارف وكانت مؤلفاته كثيرة جداً وهذه المؤلفات جمة المنافع وعظيمة الفائدة اثرى بها المذهب الحنبلي اثراءً واسعاً وقيل انها هي التي حفظت للحنابلة مذهبهم ومن هذه التصانيف:

(العدة في أصول الفقه ، والكفاية في أصول الفقه والأحكام السلطانية، وهناك تصانيف اخرى لهذا العالم الجليل) (٢٨).

(وفاته): بعد حياة حافلة بالعلم والعمل ونشر العلم بالتدريس والفتوى والتصنيف ترجع النفس الى بارئها في ليلة الاثنين التاسع عشر من شهر رمضان المبارك بمدينة السلام بغداد سنة (٤٥٨هـ) وقد عطلت الاسواق (٢٩)، وتبع جنازته جماعة الفقهاء والقضاة والشهود وخلق لا يحصون. (٣٠).

المبحث الثاني: (مخالفات الامام ابي الخطاب الكلوزاني في السنة)

المطلب الأول: (تعريف السنة)

السنة لغة: وهي بمعنى الطريقة والسيرة و منها قوله تعالى: {سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا} ^{٣١ ٣٢}.

أما اصطلاحاً عند الفقهاء: (هي ما ليس بواجب وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة) ^{٣٣}.

أما عند الأصوليين: فقد عرفها الأصوليون بتعاريف عدة تكاد تكون متشابهة:

ف قيل: (كل ما صدر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير لا على وجه الاعجاز). ^{٣٤} وقيل هي: (كل ما صدر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير) ^{٣٥}.

المطلب الثاني: (العلم الواقع عن التواتر ضروري أم مكتسب)

رأي أبي الخطاب الكلوزاني: ذهب أبو الخطاب الكلوزاني إلى ان خبر التواتر يفيد العلم من جهة الكسب أي علم مكتسب وليس ضروري ^{٣٦}.

رأي ابي يعلى الفراء: ذهب ابو يعلى الفراء الى انه ضروري وليس مكتسب اذ قال: (العلم الواقع بالاخبار المتواترة معلوم من جهة الضرورة لا من جهة الاكتساب والاستدلال) ^{٣٧}

تحرير محل النزاع: اتفق الأصوليون ان الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني سواء أكان خبراً عن أمور قوم كأخبار البلدان البعيدة أم عن أمور ماضية كأخبار الانبياء

وغير ذلك الا شواذ ممن لا يعتد برأيهم^{٣٨}، وبعد الاتفاق على ان الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني وقع الخلاف في هذا العلم هل ضروري أو مكتسب على آراء:

الرأي الأول: قالوا: العلم الواقع عند التواتر هو علم ضروري غير مكتسب . وهذا

قول الجمهور وهو اختيار القاضي أبي يعلى الفراء من الحنابلة واكثر الشافعية وهو اختيار الشيعة الإمامية^{٣٩}.

الرأي الثاني: قالوا: العلم الواقع عند التواتر هو علم مكتسب. وهذا القول ذهب إليه أبو الحسين البصري وهو قول بعض الشافعية وهو اختيار أبي الخطاب الكلوزاني من الحنابلة.^{٤٠} واختاره الأمدى^{٤١}.^{٤٢}

(الأدلة ومناقشتها):

أدلة أصحاب المذهب الأول :

أولاً: إن العلم الواقع عند التواتر ضروري لأنه معلومٌ ممن ليس بأهل النظر والتأويل كالصبيان والمراهقين^{٤٣}.

نوقش هذا الدليل: انه معلومٌ لديهم ذلك كما معلوم لديهم بأن هناك الهاً عالماً قادراً يحي ويميت وهناك رسولاً صادقاً جاء بالصدق والزكاة وغير ذلك وجميع ذلك مكتسب لان الاستدلال يحصل للعامة بذلك ولهذا يترتب في انفسهم كثير من العلوم ويحصل لهم عند ذلك علوم آخر^{٤٤}.

ثانياً: ان الانسان يعلم الأمم السالفة والبلدان البعيدة علماً لا يمكن ان يشك فيه هذا يختص بالعلم الضروري لان العلم المكتسب قد يدخله الشك^{٤٥}.

نوقش هذا الدليل: لأنسلم ان هذا يختص بالعلم الضروري فأن كثيراً من العلوم المكتسبة كمعرفة الله تعالى وكالعلم بحكمة الباري وصدقته وقدرته ونبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) وسائر الانبياء تنتفي بالشبه^{٤٦}.

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

أولاً: إن الاستدلال عبارة عن ترتيب علوم يتوصل بها إلى علم آخر، فكل علم يترتب على وجوده ترتيب علوم فهو مستدل عليه ، والعلم المتواتر كذلك لأننا نعلم ما أخبرنا به ، وإذا علمنا ان المخبرين لم يخبروا الا عن مشاهدة وسماع، وانه لا داعي لهم إلى الكذب فعلمنا انهم لم يتعمدوا الكذب ، وانهم لا يتفقدون مع اختلاف عقولهم على ذلك فإذا فسد كونه كذباً ثبت كونه صدقاً ومتى اختل شرط من هذه الشروط لم نعلم صحة الخبر فثبت كونه مكتسباً^{٤٧}.

نوقش هذا الدليل: إن هذا باطل بالعلم بالمشاهدات فإن السوفسطائية^{٤٨} تطالبنا بالدليل على صحة ذلك لان ذلك عندهم ظن وحسبان ومع هذا فقد أجمعنا نحن ومخالفينا على حصول العلم الضروري مع ذلك حسن الدليل عليه كذلك فيما حصل من جهة الخبر المتواتر^{٤٩}.

ثانياً: لو كان العلم بالمتواتر من جهة الضرورة لاشتراك جميع الناس في ادراكه ولما رأينا العقلاء هم الذين ينكرون العلم به دل على ان العلم من جهة الاستدلال ولا يلزم ما يذكر عن السوفسطائية من انكار المشاهدات لأننا لانعدم عقلاء^{٥٠}.

نوقش هذا الدليل: اننا لانعتد بخلاف المخالف في ذلك مثلما لانعتد بخلاف المخالف في المحسوسات من السوفسطائية ، ثم لو جاز ان يجعل ذلك دليلاً على نفي العلم به ضرورة لجاز ان يجعل خلاف المخالف في المحسوسات دليلاً على ان العلم لايقع من جهة الحواس ضرورة ،ولما بطل هذا بالاجماع بطل ما قالوه ايضاً^{٥١}.

أدلة أصحاب المذهب الثالث :

قالوا: إذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين وتفاوت الكلام بين الطرفين فقد ظهر ان الواجب انما هو الوقف عن الجزم بأحد الأمرين ^{٥٢}.

الرأي الراجح : ويظهر لي ما ذهب إليه الإمام الغزالي (رحمه الله)، إذ قال: (إنه ضروري بمعنى انه لا يحتاج في حصوله إلى الشعور بتوسط واسطة مفضية إليه مع ان الواسطة حاضرة في الذهن وليس ضرورياً بمعنى انه حاصل بواسطة كقولنا القديم لا يكون محدثاً والموجود لا يكون معدوماً فانه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين فهذا يعني ان الأمر من قبيل قضايا قياساتها معها) ^{٥٣} والله اعلم

المطلب الثالث (هل الكفر بتأويل يمنع قبول الخبر)

رأي أبي الخطاب الكلوزاني: ذهب أبو الخطاب الكلوزاني إلى ان الفاسق بتأويل يقبل خبره إذا لم يخرج عن اهل القبلة، إذ قال: (فقال قوم لا يقبل وقال قوم يقبل..وجه القول الثاني وهو الاقوى عندي) ^{٥٤}.

رأي أبي يعلى الفراء : يمنع قبول خبره ولا يجب العمل به اذ قال: (ولا يقبل خبر من لم تعرف عدالته وان عرف اسلامه) ^{٥٥}

تحرير محل النزاع: الفسق أما ان يكون مظنوناً أو مقطوعاً فإذا كان مظنوناً كفسق الحنفي إذا شرب النبيذ فهذا تقبل شهادته وروايته بلا خلاف، أما إذا كان فسقه مقطوعاً به فهو على نوعين: **الأول:** ان يكون ممن يرى الكذب ويتدين به كالخطابية والروافض فهؤلاء لاتقبل شهادتهم وروايتهم بلا خلاف **والثاني:** ان يكون ممن لا يرى الكذب ولكنه يتدين به بتأويل كفسق الخوارج واهل البدع فهذا هو محل النزاع فقد اختلف العلماء في قبول روايتهم وشهادتهم على رأيين:

الرأي الأول: قالوا: يقبل خبرة ويجب العمل بروايته، وهذا قول الإمام الشافعي وهو اختيار أبي الخطاب الكلوزاني من الحنابلة وبعض الحنفية^{٥٦}.

الرأي الثاني: قالوا: يمنع قبول خبره ولا يجب العمل بروايته، وهذا قول الإمام مالك وأكثر الحنفية وهو اختيار أبي يعلى الفراء من الحنابلة وهو اختيار الشيعة الإمامية^{٥٧}.

(الأدلة ومناقشتها):

أدلة أصحاب المذهب الأول :

أولاً: روى عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) قال: (جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني رايت الهلال (قال الحسن في حديثه يعني هلال رمضان فقال: اتشهد أن لا اله الا الله ؟ قال : نعم قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم قال : يا بلال أذن في الناس : أن صوموا غداً) ^{٥٨}. يدل الحديث قبول النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الأعرابي بمجرد علمه انه مسلم بنطقه الشهادتين ، وهذا يدل على ان خبر الفاسق يقبل مالم يفارق الإسلام ^{٥٩}.

نوقش هذا الدليل: يحتتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم عرف من حال الشاهد انه عدل ثقة فلذلك حكم بشهادته ^{٦٠}.

ثانياً: اجماع الصحابة على قبول خبر الفاسق بتأويل لان علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قبل خبر الخوارج وشهادتهم وغيرهم ^{٦١}.

نوقش هذا الدليل : دعوى الاجماع غير مسلم بها وحتى لو سلمنا لكم قبول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) شهادة الفاسق بتأويل فهذا ليس دليلاً على الاجماع لان

الخوارج وقتلة عثمان من حملة اهل العصر المعتبر اجماعهم ،وهم كانوا يرون انفسهم عدولاً ولو اعتقدوا في غيرهم الفسق لم يقبوا خبره بوجه ،كما انهم كانوا يقتلون ويكفرون من يعتقد فيه مخالفتهم، فلا سبيل إلى تحصيل الاجماع في هذا المسألة^{٦٢}.

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

أولاً: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} ^{٦٣}. تدل الآية تعليق حكم رد الخبر على الفسق ومتى علق الحكم على صفة كانت علة فيه ^{٦٤}.

نوقش هذا الدليل : ان الفاسق في عرف الشرع هو مختص بالمسلم صاحب الكبيرة فكيف يكون الفسق هو العلة في رد الخبر مادام هو في دائرة الإسلام ^{٦٥}.

ثانياً: ان الفاسق العالم بفسقه لم يقبل خبره فإذا كان جاهلاً بفسقه معتقداً انه ليس بفاسق فقد انضم إلى فسقه فسق اخر وخطيئه اخرى وهو اعتقاده في الفسق انه ليس بفسق فكان الأولى : عدم قبول خبره ^{٦٦}.

نوقش هذا الدليل: إذا لم يعتقد انه محمود وكان محتزراً في دينه عن الكذب وارتكاب المعصية فكان اخباره مغلباً على الظن صدقه بخلاف ما إذا علم ان ما يأتي به فسقاً فذلك يدل على قلة مبالاته بالمعصية وعدم تحرزه عن الكذب فأفترقا ^{٦٧}.

الرأي الرابع: ويظهر لي رجحان قبول خبر المتأول شريطه أن لا يكون داعياً إلى بدعته فأن كان داعياً إلى بدعته رد خبره والسبب في ذلك لأنه لا يؤمن ان يضع لها حديثاً يوافقها والله اعلم.

المطلب الرابع (ماحكم فعل الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لم تعلم صفته)

رأي أبي الخطاب الكلوذاني: ذهب أبو الخطاب الكلوذاني إلى أن أفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) التي لم تعلم صفتها الشرعية فأنها تحمل على الوقف حتى يعلم على أي وجه فعل ذلك إذ قال: (فيكون ذلك الفعل الدليل الذي ضامه فجعل فعله موقوفاً على ما يضامه عن الدليل وحكاه عن أحمد وهو أقوى عندي) ^{٦٨}.

رأي أبي يعلى الفراء: ذهب إلى أنه تحمل على الوجوب في حقه وحقنا إذ قال: (وأما أن كان ابتداءً من غير سبب مستند إليه ففيه روايتان: أحدهما أنها على الوجوب) ^{٦٩}

تحرير محل النزاع: لتحرير محل النزاع يجب معرفة أفعال الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ^{٧٠}

أولاً: أفعال جبلية : كالأكل والشرب والقيام والقعود والاضطجاع فهذه الأفعال مباحة بالنسبة إليه ولأئمة.

ثانياً: أفعال من خصوصياته (صلى الله عليه وسلم) كزوجة بأكثر من أربعة وزواجه من دون مهر وشهود وفرضية قيام الليل في حقه فالأمة غير مطالبه بهذه الأفعال ولا يقتدى بها.

ثالثاً: أفعال ليست جبلية وليست من خصوصياته: فهذه الأفعال يجب على الأمة اتباعها والتأسي بها ، وهي على ضربين:

الأول: الأفعال علمت صفتها الشرعية: إما واجبه أو مندوبة أو مباحة فهذه تجب على الأمة بحسب ما تدل عليه سواء أكانت واجبة أم مندوبة أم مباحة وهذه الأفعال هي التي تكون مبينة لمجمل القرآن أو تقييد مطلق أو تخصص عام.

الثاني:الأفعال التي لم تعلم صفتها الشرعية وهي محل الخلاف بين العلماء فقد اختلفوا فيها على اربعة آراء :

الرأي الأول: قالوا انها تحمل على الوجوب في حقه وحقنا. وهذا القول ذهب إليه الإمام مالك وطائفة من المعتزلة وهو قول الحنابلة وهو اختيار القاضي أبي يعلى وصرح به متأخرو الشافعية ^{٧١}.

الرأي الثاني:قالوا انها تحمل على النذب،وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد، ونسب هذا القول إلى اكثر الاحناف ^{٧٢} وبعض المالكية وبعض الحنابلة. ^{٧٣}

الرأي الثالث :قالوا انها تحمل على الاباحة ،وهو قول اكثر الاحناف ^{٧٤} ورواية عن مالك كما قال ذلك الآمدي، ورواية ثالثة عن الإمام احمد. ^{٧٥}

الرأي الرابع: قالوا: بالتوقف إلى ان يقوم دليل عليه، وهو قول اكثر الشافعية ،ورواية رابعة عن الإمام احمد، وهو اختيار أبي الخطاب الكلوزاني من الحنابلة ^{٧٦}.

(الأدلة ومناقشتها):

أدلة أصحاب المذهب الأول :

أولاً: قوله تعالى : { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } ^{٧٧}

تدل ان الأمر هو اسم للفعل والقول وبما ان القول يفيد الوجوب كذلك الفعل ^{٧٨}.

نوقش هذا الدليل :،الأمر ها هنا لا يتناول الفعل لأنه تعالى قال في أول الآية: (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً) ثم قال:(فليحذر الذين يخالفون

عن أمره) اذ دعاه وقيل :ان قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) المراد به أمر الله تبارك وتعالى لأنه اقرب المذكورين ^{٧٩}.

ثانياً: عن أبي سعيد الخدري ان النبي (صلى الله عليه وسلم) (صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال لم خلعتم نعالكم قالوا يا رسول الله رأيناك خلعت فخلعنا قال ان جبرائيل أتاني فأخبرني أن بهما خبثاً فإذا جاء احدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيهما خبث فأن وجد فيهما خبثاً فليمسحهما وضوء ثم ليصل فيهما) ^{٨٠}.

يدل الحديث ان النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينكر عليهم خلع نعالهم بل أقرهم على ذلك لان فيه اتباعه وبين لهم السبب الذي فعل لاجله ^{٨١}.

نوقش هذا الدليل: لو كان اتباعه واجباً لم يستفهم منهم لأنهم فعلوا الواجب ^{٨٢}.

الجواب: يحتمل ان يكون استفهم لينظر هل فعلوا ذلك لاتباعه أم لمعنى اخر؟ فلما اخبروه انهم فعلوه لاجله اقرهم عليه وبين العلة التي خلعها لاجلها ^{٨٣}.

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

أولاً : قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} ^{٨٤}، تدل لو كان التأسى واجباً لقال :عليكم ولم يقل لكم فدل على عدم الوجوب ولما اثبت الاسوة الحسنة دل على رجحان جانب الفعل على جانب الترك فلم يكن مباحاً، ثم ان جعل التأسى به حسنة وادنى درجات الحسنة المندوب فكان محموداً عليه وما زاد فهو مشكوك فيه ^{٨٥}.

نوقش هذا الدليل: ان التأسى في ايقاع الفعل على الوجه الذي أوقعه عليه فلو كان فعله واجباً أو مباحاً وفعلناه مندوباً لما حصل التأسى ^{٨٦}.

ثانياً: إن جميع أهل العصور متطابقين في الاقتداء بأفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) وذلك يدل على إنعقاد الإجماع^{٨٧}.

نوقش هذا الدليل: لانسلم استدلالهم بالفعل فلعلهم وجدوا مع الفعل قرائن أخرى^{٨٨}.

أدلة أصحاب المذهب الثالث :

أولاً: إن الأصل في الأفعال كلها إنما هي الإباحة ورفع الحرج عن الفعل والترك إلا مادل الدليل على تغييره، والأصل عدم المغير^{٨٩}.

نوقش هذا الدليل: نحن قائلون بهذا في كل فعل لم يظهر من النبي (صلى الله عليه وسلم) قصد التقرب به وأما ما ظهر معه قصد التقرب به فيمتنع أن يكون مباحاً بمعنى نفي الحرج من فعله وتركه، فأن مثل ذلك لا يتقرب به وذلك مما يجب حمله على ترجيح جانب الفعل على الترك على ما قررناه^{٩٠}.

ثانياً: إن أفعال النبي (صلى الله عليه وسلم) أما أن تكون مباحاً أو مندوباً أو واجباً وذلك لما تقرر من عدم صدور الذم منه وهذه الأقسام الثلاثة مشتركة في رفع الحرج عن الفعل فأما رجحان جانب الفعل نعم يثبت على وجوده دليل لأن الكلام فيه ثبت على عدمه لأن دليل هذا الرجحان كان معدوماً والأصل في كل شيء بقاءه على ما كان فثبت بهذا أنه لا حرج في فعله قطعاً ولا رجحان في فعله ظاهراً فهذا الدليل يقتضي في كل أفعاله أن يكون مباحاً ترك العمل به في الأفعال التي علم كونها واجبه أو مندوبه فيبقى معمولاً به في الباقي، وإذا ثبت كونه مباحاً ظاهراً وجب أن يكون في حقنا كذلك للآية الدالة على وجوب التأسّي ترك العمل به فيما كان من خواصه فيبقى معمولاً به في الباقي^{٩١}.

نوقش هذا لدليل: لو سلمنا انه في حقه (صلى الله عليه وسلم) كذلك فلم يجب ان يكون في حق غيره كذلك^{٩٢}.

أدلة أصحاب المذهب الرابع :

لا يجوز لنا الاعتقاد بوجه وقوع فعلة (صلى الله عليه وسلم) واجبا أو مندوبا أو مباحا ، لجواز ان يكون أوقعه على وجهه اخر ، فوجب التوقف لنعلم وجه فعله (صلى الله عليه وسلم)^{٩٣}.

نوقش هذا الدليل: انه استدلال مرفوض لان الفعل ان ظهر منه قصد القرية خرج من الاباحة إلى ما هو اعلى منها يضاف إلى ذلك ان اتباعه فيما يثبت من أفعاله أصل إلى قيام دليل يدل على خصوصيته به كون الرسل يقتدى بهم لقوله تعالى: { قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا }^{٩٤} وبذلك فلا معنى للوقف^{٩٥}.

ثانياً: انه لو دل فعله على وجوب مثله علينا لدل على انه كان واجباً عليه : لانا انما فعلناه تبعاً له ، فإذا لم يدل على انه كان واجبا عليه فأولى ان لا يدل علينا مثله^{٩٦}.

نوقش هذا الدليل: إنما يلزم هذا لو ثبت انه لا يجوز ان يجب علينا مثل فعله إلا إذا أوقعه على وجه الوجوب وهذا نفس الخلاف^{٩٧}.

الرأي الراجح: ويظهر لي رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني الذين قالوا

بالندب لإطباق أهل الأعصار على الإقتداء والتأسي به (صلى الله عليه وسلم) ، لان التأسي يدل على رجحان جانب الفعل على الترك فلم يكن مباحاً ولم يكن واجباً لأن الرجحان أقل من ذلك فكان الندب لأنه أقل ما يفيد جانب الرجحان والله اعلم

الخاتمة

بعد إن أنهيت هذا البحث بتوفيق من الله أود ان اختمه بأهم ما خلصت اليه:

أولاً: يعد أبو الخطاب الكلوزاني من كبار علماء الحنابلة في زمانه واليه انتهت رئاسة الحنابلة وكتابه التمهيد يأتي بالمرتبة الثانية بعد كتاب العدة لأبي يعلى.
ثانياً: لم يكن أبو الخطاب الكلوزاني عالماً في أصول الفقه فقط بل هو عالم في الفقه والأدب وكان شاعراً كبيراً وهذا مانراه واضحاً من خلال آثاره وهي كثيرة تتناسب مع شهرته.

ثالثاً: يعد أبو الخطاب الكلوزاني في كتابه التمهيد من علماء اصول الفقه المقارن إذ كان كثيراً ما يذكر ويرجح آراء المذاهب الاخرى.
رابعاً: مخالفاته للقاضي أبي يعلى تدل على عقليته الفذة وعلمه الغزير واستقلال شخصيته وهذا ما رأيناه في بحثنا.

خامساً: خالف ابو الخطاب شيخه أبا يعلى في السنة بثلاثة مسائل على النحو الآتي:
١. يرى الإمام أبو الخطاب الكلوزاني بأن العلم الواقع عن التواتر مكتسب، مخالفاً بذلك شيخه الذي يرى انه ضروري والرأي الراجح مذهب اليه الامام الغزالي :حيث قال: انه ضروري بمعنى انه لا يحتاج في حصوله الى الشعور بتوسط واسطة مفضية إليه مع إن الواسطة حاضرة في الذهن ،وليس ضرورياً بمعنى انه حاصل بواسطة كقولنا القديم لا يكون محدثاً فانه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين.
٢. ويرى الإمام أبو الخطاب الكلوزاني ان الفاسق بتأول يقبل خبره اذا لم يكن خارج عن أهل القبلة ،مخالفاً بذلك شيخه الذي يرى منع قبول خبره ولا يجب العمل بروايته ،ورأيه هو الراجح.

٣. ويرى الإمام ابو الخطاب الكلوزاني ان فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) التي لم تعلم صفته الشرعية فإنها يحمل على الوقف مخالفاً بذلك شيخه الذي يرى حمله على الوجوب والرأي الراجح هو رأي الجمهور الذين قالوا :بحمله على النذب.
سادساً: يعد أبو الخطاب الكلوزاني وكتابه التمهيد من المصادر الأساس التي اعتمد عليه علماء الحنابلة المتأخرون في علم الأصول كابن قدامه والفتوحى وال تيمية فهم كثيراً ما يذكرون آراءه في مسائل علم الأصول.

المصادر والمراجع

١.القران الكريم.

٢. الإبهاج في شرح المنهاج تأليف علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦هـ —، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية . بيروت (ط/١٤٠٤هـ).
٣. أحكام الفصول في احكام الأصول تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت ٤٧٤هـ — تحقيق د. عبد الله محمد الجبوري ، مؤسسة الرسالة (ط/١—١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م).
٤. الإحكام للأمدي تأليف علي بن محمد الأمدي أبي الحسن ت ٦٣١هـ — ، تحقيق د. سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي . بيروت (ط ١. ١٤٠٤هـ).
٥. إرشاد الفحول تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ — ، تحقيق محمد سعيد البدري او مصعب ، دار الفكر . بيروت.
٦. أصول السرخسي تأليف محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي أبي بكر ت ٤٩٠هـ تحقيق أبي الوفا الأفغاني ، دار المعرفة . بيروت (١٣٧٢هـ).
- ٧ الإنتصار في المسائل الكبار تأليف محفوظ بن احمد بن حسين أبي الخطاب الكلوزاني نسخه مصورة عن مخطوطة المكتبة الظاهرية (رقم ٢٧٤٣).
٨. الأنساب تأليف أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢هـ —، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط/١٤٠٨هـ ١٩٨٨م).
٩. الأعلام تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت (ط/١٩٨٠.٥م).
١٠. الأعلام تأليف خير الدين الزركلي (نفسه) ، بيروت (ط/١٣٨٩.٣هـ ١٩٦٩م).
١١. البحر المحيط تأليف بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي ت ٧٩٤هـ —، تحقيق د. عمر سليمان الأشقر وآخرين، دار الطباعة وزارة الأوقاف ، الكويت (ط/١٤٠٩ . ١٩٨٨م).
١٢. البداية والنهاية تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، مكتبة المعارف ، بيروت (ط/١٩٧٧.٢م).
١٣. البرهان في اصول الفقه تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي ت ٤٧٨هـ ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب ، دار الوفاء - المنصورة - مصر (ط/١٤١٨. ٤هـ).

١٤. التبصرة تأليف إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي أبي إسحاق ت ٤٧٦هـ ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق (ط/١٤٠٣هـ).
١٥. التمهيد تأليف عبد الرحيم بن الحسن الاسنوي أبي محمد ت ٧٧٢ هـ — ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة . بيروت (ط/١٤٠٠هـ).
١٦. التمهيد في اصول الفقه تأليف محفوظ بن احمد بن الحسن أبي الخطاب الكلوزاني الحنبلي ت ٥١٠هـ — ، تحقيق د. مفيد ابو عمشه ، دار المدني ، جدة (ط/١٤٠٦هـ . ١٩٨٩م).
١٧. تاريخ بغداد تأليف الحافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ ، مطبعة دار السعادة ، مصر (١٣٤٩هـ).
١٨. تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول تأليف شهاب الدين أبي العباس احمد بن إدريس القرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة (١٣٩٣هـ).
١٩. تذكرة الحفاظ تأليف محمد بن احمد الذهبي ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (١٣٧٤هـ).
٢٠. روضة الناظر وجنة المناظر تأليف عبد الله بن احمد بن قدامه المقدسي أبي محمد ت ٦٢٠هـ تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد ، دار النشر جامعة محمد بن سعود . الرياض (ط/٢. ١٣٩٩هـ).
٢١. سنن الترمذي تأليف محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي ت ٢٧٩هـ ، تحقيق احمد محمد شاكر واخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
٢٢. سنن الدارمي تأليف عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي ت ٢٥٥هـ — ، تحقيق فواز احمد زمزلي وخالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي — بيروت (ط/١-١٤٠٧هـ).
٢٣. السنن الكبرى للبيهقي تأليف احمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار البار — مكة المكرمة (١٤١٤هـ ١٩٩٤م).
٢٤. سير أعلام النبلاء تأليف محمد بن احمد الذهبي ت ٧٤٨هـ — ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط/٤. ١٤١٣هـ).

٢٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب تأليف عبد الحي بن العماد الحنبلي، المكتب التجاري، بيروت.
٢٦. شرح الكوكب المنير تأليف محمد بن احمد الحنبلي الفتوحي المعروف بابن النجار ت ٩٧٢هـ — ، تحقيق د. محمد الزحيلي ود.نزيه حماد ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى السعودية (١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧ م).
٢٧. صحيح ابن حبان تأليف محمد بن حبان بن احمد أبي حاتم التميمي البستي ت ٣٥٤هـ — تحقيق شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط/٢) ت ١٤١٤هـ . ١٩٩٣ م).
٢٨. طبقات الحنابلة تأليف محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي يعلى الفراء ، تصحيح محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة (١٣٧١ هـ . ١٩٧٢ م).
٢٩. العدة في اصول الفقه تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ت ٤٥٨هـ ، تحقيق محمد عبد القادر احمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط/١ . ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م).
٣٠. الذيل على طبقات الحنابلة تأليف ابن رجب الحنبلي تحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة (١٣٧٢ هـ . ١٩٥٢ م).
٣١. الكامل في التاريخ تأليف علي بن محمد بن الأثير الشيباني ، تحقيق نخبة من العلماء ، دار الكتاب العربي . بيروت (ط/٢ . ١٣٨٧ هـ . ١٩٦٧ م).
٣٢. علوم الحديث لابن الصلاح تأليف أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ت ٦٤٣ هـ ، تحقيق نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.
٣٣. غاية الوصول شرح لب الأصول تأليف أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي ، مكتبة احمد بن سعد بن نبهان سروبيا . اندونيسيا ، الطبعة الاخيرة.
٣٤. الفتح المبين في طبقات الاصولين تأليف عبد الله مصطفى المراغي ، مكتبة محمد أمين دمج . بيروت (ط/٢ . ١٩٧٤ م).
٣٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل تأليف علي بن حزم الظاهري الأندلسي ، مكتبة المثنى ، بغداد.
٣٦. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت تأليف عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، المطبعة الأميرية (١٣٢٢ هـ).

٣٧. القاموس المحيط تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٧١٧ هـ مؤسسة الرسالة . بيروت (ط/٢ . ١٩٨٧م).
٣٨. لسان العرب تأليف أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت ٧١١ هـ ، دار صادر ودار بيروت (١٣٧٤هـ).
٣٩. ٥١. مناقب الامام احمد بن حنبل تأليف عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، دار خانجي وحمدان (ط/٢ . ١٣٤٩هـ).
٤٠. مبادئ الوصول في علم الأصول تأليف العلامة الحلي ت ٧٢٦ هـ ، تحقيق عبد الحسين محمد علي النقال ، مكتب الإعلام الإسلامي . قم (ط/٣ . ١٤٠٤ هـ).
٤١. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام احمد تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلمي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة (ط/١ . ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣م).
٤٢. المستدرك على الصحيحين تأليف محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية . بيروت (ط/١ . ١٤١١ هـ . ١٩٩٠م).
- ٤٣ هـ ، تحقيق طه جابر فياض العلواني ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية - الرياض (ط/١ . ١٤٠٠ هـ).
٤٤. مختار الصحاح تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت ٧٢١ هـ ، دار الرسالة . الكويت (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م).
٤٥. ٥٨. المستقصى تأليف محمد بن محمد الغزالي أبي حامد ت ٥٠٥ هـ ، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية . بيروت (ط/١ ١٤١٢ هـ).
٤٦. المسودة تأليف عبد السلام وعبد الحليم واحمد بن عبد الحليم ال تيمية ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المدني . القاهرة.
٤٧. المعتمد في اصول الفقه تأليف محمد بن علي بن الطيب البصري أبي الحسين ت ٤٣٦ هـ تحقيق خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط/١ - ١٤٠٣ هـ).
٤٨. معجم الأصوليين تأليف أبي الطيب مولود السريري السوسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط/١ . ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م).

٤٩. معجم البلدان تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، دار بيروت (١٣٧٦ هـ).
٥٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، دائرة المعارف العثمانية العاصمة حيدر آباد الدكن (ط/١) ١٣٥٨ هـ).
٥١. المنحول تأليف محمد بن محمد الغزالي أبي حامد ت ٥٠٥ هـ ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر . دمشق (ط/٢. ١٤٠٠ هـ).
٥٢. النجوم الزاهرة تأليف يوسف بن تغري بردي الاتاكي ، مطابع كوستانسوماس ، القاهرة نسخه مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية.
٥٣. نهاية السؤل شرح منهاج الأصول تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوي ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة (١٣٨٩ هـ).
٥٤. الهداية تأليف محفوظ بن احمد بن الحسن أبي الخطاب الكلوزاني ت ٥١٠ هـ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمي ، بيروت (ط/١) ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م).
٥٥. وفيات الاعيان تأليف احمد بن محمد بن خلكان ت ٦٨١ هـ ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة . بيروت.

^١ ينظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/٢٨٥ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي : ١/ ١١٦ ، المنتظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي ٩/١٩٠ ، الكامل لابن الأثير ٩/١٦٦ سير أعلام النبلاء للذهبي : ١٩/٣٤٨ ، تذكرة الحافظ للذهبي : ٤/ ١٢٦١ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ٢/٢٧ ، المنهج الأحمد في أصحاب الإمام احمد للعلمي : ٢/١٩٨ ، الأعلام للزركلي : ٦/١٧٨ .

^٢ . المصادر نفسها

^٣ . ينظر معجم البلدان للحموي : ٤/٤٧٧ .

^٤ . ينظر : التمهيد للكلوزاني : ١/٤٠٣٩ .

^٥ . وقيل : اسمها (كلواز) (بكسر الكاف وسكون اللام وإسقاط الياء) ، والكلواز : تابوت موسى عليه السلام حكى انه مدفون بهذا الموضع فسميت بإسمه ، ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي . ٤/٤٧٧ .

- ^٦. ينظر الأعلام للزركلي: ٦ / ١٧٨.
- ^٧. ينظر التمهيد للكلوذاني ٤٠/١.
- ^٨. انفرد ابن رجب في تحديد اليوم وهو الثاني من شوال ينظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١ / ١١٦.
- ^٩. اما الشهر والسنة فقد اتفق جميع المترجمين له على انه ولد في شوال سنة اثنين وثلاثين وأربعمائة للهجرة ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ١ / ١١٦، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٩ / ٣٤٨، شذرات الذهب ابن العماد الحنبلي: ٢ / ٢٧، معجم البلدان للحموي: ٤ / ٤٧٨، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ١٩٩، الإعلام للزركلي: ٦ / ١٧٨.
- ^{١٠}. ينظر الهداية للكلوذاني: ١ / ٣-٤.
- ^{١١}. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢ / ١٩٣، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ١٠٥-١٠٧.
- ^{١٢}. قيل: ان المتوفى هذه السنة هو ابو الفرج احمد ابن الامام أبي الخطاب الكلوذاني وكان من المعدلين ببغداد وان وفاته يوم الاثنين ثامن عشر جمادي الآخرة سنة (٥٣٣) هـ ودفن بمقبرة باب حرب عند أبيه.
- ينظر: الذيل لابن رجب الحنبلي: ١ / ١٩١، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ٢٤٦، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٤ / ١٠٣.
- ^{١٣}. ينظر الذيل لابن رجب: ١ / ١١٧، شذرات الذهب لابن العماد: ٤ / ٢٨، الهداية للكلوذاني: ص ٤.
- ^{١٤}. ينظر: التمهيد للكلوذاني: ١ / ٦٢، الذيل لابن رجب: ١ / ١١٧، شذرات الذهب لابن العماد: ٤ / ٢٨، الهداية للكلوذاني: ص ٤.، الإنصاف في المسائل الكبار: تأليف محفوظ بن احمد بن الحسن ابي الخطاب الكلوذاني نسخة مصورة مخطوطة، المكتبة الظاهرية رقم ٢٧٤٣ - (٩٦/١٠) نقلاً عن الدراسة التي قدم بها د. مفيد محمد أبو عمشه تحقيق كتاب التمهيد في اصول الفقه لأبي الخطاب الكلوذاني: ١ / ٦١، قام بنشره: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ينظر: الذيل لابن رجب: ١ / ١١٦، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ١٩٩، الأعلام للزركلي: ٦ / ١٧٨.
- ^{١٥}. ينظر شذرات الذهب لابن العماد: ٤ / ٢٨، البداية والنهاية لابن كثير ٢ / ١٨٠، المنهج الأحمد للعلمي ٢ / ٢٠٤، الأعلام للزركلي: ٦ / ١٧٨.
- ^{١٦}. ينظر: المنتظم لابن الجوزي: ٩ / ١٩٣.
- ^{١٧}. المنتظم لابن الجوزي: ٩ / ١٩٣، الكامل لابن الأثير: ٩ / ١٦٦، شذرات الذهب لابن العماد: ٤ / ٢٨، البداية والنهاية لابن كثير: ١٢ / ١٨٠، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ٢٠٤، ينظر الأعلام للزركلي: ٦ / ١٧٨.
- ^{١٨}. ينظر: معجم البلدان للحموي: ٤ / ٤٧٨.
- ^{١٩}. البداية والنهاية لابن كثير: ١٢ / ١٨٠، ينظر: الذيل لابن رجب: ١ / ١١٨.
- ^{٢٠}. طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ٢ / ١٦٦، مناقب الأمام احمد، لابن الحوزي ص ٥٢٠ المنتظم لابن الجوزي: ٨ / ٢٤٣، المنهج الأحمد للعلمي: ٢ / ١٠٥،
- ^{٢١}. الأنساب للسمعاني: ٩ / ٢٤٥.
- ^{٢٢}. معجم الاصولين للسوسي: ص ٤٥٣.
- ^{٢٣}. تاريخ بغداد للبغدادي: ٢ / ٢٦٥.
- ^{٢٤}. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢ / ٢٤٦، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ١٦٧، معجم الأصوليين للسوسي: ص ٤٥٣.

٢٥. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٦٧/٢.
٢٦. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٣٧٧/١٠، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٦٨/٢، المنتظم لابن الجوزي: ٢٠٧/٧، البداية والنهاية لابن كثير: ٢٨٧/١١.
٢٧. طبقات الحنابلة: ٢١٢/٢، المنتظم: ٣٩/٩، المنهج الأحمد: ١٤٤/٢.
٢٨. ينظر: طبقات الحنابلة: ٢٠٥-٢٠٦.
٢٩. طبقات الحنابلة ٤/٣، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لابن أسد اليافعي اليمني: ٨٤/٣.
٣٠. طبقات الحنابلة ١٨٩/٢ وما بعدها.
٣١. سورة الاسراء: آية/٧٧.
٣٢. ينظر القاموس المحيط: باب فصل السين، ١٥٥٨/١، مختار الصحاح: باب السين، ١٣٣/١.
٣٣. إرشاد الفحول للشوكاني: ٦٧/١.
٣٤. الإبهاج شرح المنهاج للسبكي: ٢٦٣/٢.
٣٥. إرشاد الفحول للشوكاني: ٦٨/١.
٣٦. ينظر: التمهيد للكلوزاني: ٢٤/٣ ومن الجدير بالذكر: ان ابا الخطاب الكلوزاني خالف جميع الحنابلة في هذه المسألة، ينظر المصدر نفسه و روضة الناظر للمقدسي: ٩٤، والمسودة لاتيكية: (٢١١.٢١٠).
٣٧. العدة لأبي يعلى: ٦٣/٢.
٣٨. كالمسنية الذين قالوا: ان الخبر المتواتر لا يفيد العلم اصلاً.
٣٩. ينظر العدة لأبي يعلى: ٦٣/٢، أحكام الفصول للباجي: ٢٣٨، التبصرة للشيرازي: ٢٩٣، التمهيد للكلوزاني: ٢٤/٣، المحصول للرازي: ٣٢٨/٤، الإحكام للآمدي: ٣٠/٢، تنقيح الفصول للقرافي: ٣٥١، الإبهاج للسبكي: ٢٨٦/٢، مبادئ الوصول للحلي: ١٥٨.
٤٠. ينظر المعتمد لأبي الحسين البصري: ٨١/٢، أحكام الفصول للباجي: ٢٣٨، التبصرة للشيرازي: ٢٩٣، التمهيد للكلوزاني: ٢٤/٣، المحصول للرازي: ٣٢٨/٤، روضة الناظر: ٩٤، الإحكام للآمدي: ٣٠/٢، الإبهاج للسبكي: ٢٨٦/٢، المسودة ٢١١.٢١٠.
٤١. الآمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، فقيه أصولي، يلقب بسيف الدين ويكنى بأبي الحسن من مؤلفاته الإحكام في أصول الأحكام توفي ٦٣١هـ. ينظر البداية والنهاية ١٣/١٤٠، الفتح المبين: ٧٥/٢.
٤٢. ينظر العدة لأبي يعلى: ٦١/٢، المحصول للرازي: ٣٣١/٤، الإحكام للآمدي: ٣٠/٢، الإبهاج للسبكي: ٢٨٦/٢ وفي المسألة قول رابع: وهو قول الإمام الغزالي: فقد فصل حيث قال: (وتحقيق القول فيه: ان الضروري ان كان عبارة عما تحصل بغير واسطه كقولنا: القديم لا يكون محدثاً والموجود لا يكون معدوماً. فهذا ليس بضروري، فإنه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين، وان كان عبارة عما يحصل بدون تشكل بواسطة في الذهن فهذا ضروري). ينظر المستصفى: ١٠٧/١، العدة لأبي يعلى: ٦١/٢، المحصول للرازي: ٣٣١/٤، الإحكام للآمدي: ٣٠/٢، الإبهاج: ٢٨٦/٢.
٤٣. ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٨٢/٢، العدة لأبي يعلى: ٦٤/٢٤، أحكام الفصول للباجي: ٢٣٨، التبصرة للشيرازي: ٢٩٤/١، المستصفى: ١٠٦/١، التمهيد للكلوزاني: ٢٧/٣، المحصول للرازي: ٣٣١/٤، الإحكام للآمدي: ٣١/٢، الإبهاج للسبكي: ٢٨٧/٢.

- ^{٤٤} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٨٢/٢، التمهيد للكلوذاني: ٢٧/٣، المحصول للرازي: ٣٣٠/٤، الإحكام للآمدي: ٣١/٢.
- ^{٤٥} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٨٢/٢، التبصرة للشيرازي: ٢٩٣/١، التمهيد للكلوذاني: ٢٦/٣.
- ^{٤٦} المصادر نفسها.
- ^{٤٧} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٨١/٢، التمهيد للكلوذاني: ٢٤/٣، المحصول للرازي: ٣٣٢/٤، الإحكام للآمدي: ٣٢/٢، الإبهاج للسبكي: ٢٨٧/٢.
- ^{٤٨} السوفسطائية: هم اتباع سوفسطا وهم يبطلون الحقائق وينقسمون إلى ثلاث فرق فرقة نفت الحقائق جملة، وفرقة شكت فيها، وفرقة فصلت فقالت: هي حق عند من هي عنده حق وباطل عند من هي عنده باطل، ينظر الفصل: ٧/١.
- ^{٤٩} ينظر العدة لأبي يعلى: ٦٢/٢.
- ^{٥٠} ينظر التبصرة للشيرازي: ٢٩٤/١، التمهيد للكلوذاني: ٢٥/٣، الإحكام للآمدي: ٣٤/٢، الإبهاج للسبكي: ٨٥/٢.
- ^{٥١} ينظر التبصرة للشيرازي: ٢٩٣/١، الإحكام للآمدي: ٣٤/٢.
- ^{٥٢} ينظر الإحكام للآمدي: ٣٥/٢.
- ^{٥٣} المستصفي: ١٠٧/١، العدة لأبي يعلى: ٦١/٢، الإحكام للآمدي: ٣٠/٢، الإبهاج للسبكي: ٢٨١/٢.
- ^{٥٤} التمهيد للكلوذاني: ١١٤/٣.
- ^{٥٥} العدة لأبي يعلى: ١١٥/٢.
- ^{٥٦} ينظر: أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٧، المستصفي للغزالي: ١٢٧/١، التمهيد للكلوذاني: ١١٥/٣، المحصول للرازي: ٥٧٢/٤، الإحكام للآمدي: ٩٥/٢، إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٦/١.
- ^{٥٧} ينظر العدة لأبي يعلى: ١١٥/٢، أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٧، المستصفي للغزالي: ١٢٧/١، التمهيد للكلوذاني: ١١٥/٣، المحصول للرازي: ٥٧٤/٤، فواتح الرحموت: ١٤٠/٢، نهاية السؤل: ١٢٦/٣، مبادئ الوصول للحلي ص ١٩٨، وفي المسألة قول ثالث وفيه تفصيل: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى بدعته ولا تقبل روايته إذا كان داعياً لبدعته وهذا الرأي ما عليه اجماع أهل الحديث، ينظر: العدة لأبي يعلى: ١٢٠/٢، أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٧، المستصفي للغزالي: ١٢٧/١، التمهيد للكلوذاني: ١٢١/٣، علوم الحديث لابن الصلاح: ١٠٣.
- ^{٥٨} أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين بنفس اللفظ وقال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ينظر المستدرک: ٤٣٧/١، والترمذي في سننه /باب ما جاء في الصوم بالشهادة /٧٤/٣ والدارمي في سننه /باب الشهادة على رؤيته هلال رمضان ٩/٢ والبيهقي في سننه الكبرى /باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ٢١١/٤.
- ^{٥٩} ينظر العدة لأبي يعلى: ١١٦/٢، المستصفي للغزالي: ١٢٦/١، المحصول للرازي: ٥٨٢/٤.
- ^{٦٠} ينظر العدة لأبي يعلى: ١١٧.١١٦/٢.
- ^{٦١} ينظر أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٨، المستصفي: ١٢٨/١، المحصول للرازي: ٥٨١/٤.
- ^{٦٢} ينظر أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٩، المستصفي للغزالي: ١٢٨/١، الإحكام للآمدي: ٩٦/٢.
- ^{٦٣} سورة الحجرات: آية/٦.
- ^{٦٤} ينظر أحكام الفصول للبايجي: ٣٠٧، إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٦/١.
- ^{٦٥} ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٦/١.

- ^{٦٦} ينظر: المحصول للرازي ٥٨١/٤، الإحكام للآمدي: ٩٥/٢.
- ^{٦٧} ينظر: المحصول للرازي ٥٨١/٤، الإحكام للآمدي: ٩٥/٢.
- ^{٦٨} . التمهيد للكلواني ٣١٨/٢.
- ^{٦٩} . العدة لأبي يعلى ٤٤١/١.
- ^{٧٠} ينظر: المعتمد لأبي الحسين ٣٤٧/١ وما بعدها، أحكام الفصول للباقي: ٢٢٢، البرهان للجويني ٣٢١/١، المنحول للغزالي: ٢٢٥، فواتح الرحموت ١٨٠/٢، البحر المحيط للزركشي ١٧٦/٤، التمهيد للاسنوي ٩٧/٢.
- ^{٧١} ينظر: العدة لأبي يعلى ٤٤١/١، أحكام الفصول للباقي: ٢٢٣، التبصرة للشيرازي: ٢٤٢، البرهان للجويني ٣٢٢/١، أصول السرخسي: ٨٧/٢، المنحول للغزالي، ٢٢٥، التمهيد للكلواني: ٣١٧/٢، المحصول للرازي: ٣٤٥/٣، الإحكام للآمدي: ٢٢٨/١، البحر المحيط للزركشي: ١٨٢.١٨١/٤، غاية الوصول: ٩٢، المسودة لآل تيمية: ٦٤، إرشاد الفحول للشوكاني: ٧٤/١.
- ^{٧٢} نسب هذا القول للأحناف صاحب كتاب تيسير التحرير: ١٢٣/٣ نقلاً عن القواطع
- ^{٧٣} ينظر: المعتمد ٣٤٦، العدة لأبي يعلى ٤٤١/١، أحكام الفصول: ٢٢٣، البرهان: ٣٢٤/١، المنحول: ٢٢٥، التمهيد للكلواني: ٣١٧/٢، فواتح الرحموت: ١٨١/٢، المحصول ٣٤٦/٣، الإحكام للآمدي: ٢٢٩/١، غاية الوصول، ص ٩٢، إرشاد الفحول: ٧٦.
- ^{٧٤} .نسب هذا القول للاحناف صاحب كتاب فواتح الرحموت: ١٨١/٢.
- ^{٧٥} ينظر العدة لأبي يعلى ٤٤٥/١، أحكام الفصول للباقي: ٢٢٤، التمهيد للكلواني ٣١٨/٢، فواتح الرحموت: ١٨١/٢، المحصول للرازي: ٣٤٦/٣، الإحكام للآمدي: ٢٢٩/١، إرشاد الفحول للشوكاني: ٧٦/١.
- ^{٧٦} ينظر العدة لأبي يعلى ٤٤٥/١، التبصرة للشيرازي ٢٤٢، اللمع للشيرازي: ٦٨/١، البرهان للجويني: ٣٢٥/١، أصول السرخسي: ٨٨/٢، المنحول للغزالي: ٢٢٥، التمهيد للكلواني: ٣١٨/٢، الإحكام للآمدي: ٢٢٨/١، شرح الكوكب المنير للفتوح: ١٨٨/٢.
- ^{٧٧} .سورة النور الآية ٦٣.
- ^{٧٨} ينظر المعتمد لأبي الحسين ٣٤٩/١، التبصرة للشيرازي: ٢٤٤/١، المنحول للغزالي: ٢٢٦/١، التمهيد للكلواني: ٣٢٢/٢، المحصول للرازي: ٣٤٧/٣، الإحكام للآمدي: ٢٣١/١، إرشاد الفحول للشوكاني: ٧٤/١.
- ^{٧٩} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٣٤٩/١، التمهيد للكلواني: ٣٢٣/٢، الإحكام للآمدي: ٢٣٦/١.
- ^{٨٠} أخرجه الحاكم في المستدرك بنفس اللفظ وقال: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ينظر المستدرك: ٣٩١/١، سنن البيهقي الكبرى/ باب طهارة الخف والنعل: ٤٠٢/٢.
- ^{٨١} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٣٥١/١، العدة لأبي يعلى: ٤٤٧/١، التبصرة للشيرازي: ٢٤٥/١، المحصول للرازي: ٣٥٢/١، الإحكام للآمدي: ٢٣٢/١.
- ^{٨٢} ينظر المعتمد لأبي الحسين: ٣٥١/١، العدة لأبي يعلى: ٤٤٧/١، التبصرة للشيرازي: ٢٤٥/١، المحصول للرازي: ٣٥٢/٣، الإحكام للآمدي: ٢٣٢/١.
- ^{٨٣} ينظر العدة لأبي يعلى: ٤٤٧/١.
- ^{٨٤} .سورة الاحزاب: آية/٢١
- ^{٨٥} ينظر التبصرة للشيرازي: ٢٤٣/١، اللمع للشيرازي: ٥٤٧/١، أصول السرخسي: ٨٨/٢، المحصول للرازي: ٣٦٨/٣، الإحكام للآمدي: ٢٣٤/١، الإبهاج للسبكي: ٢٦٨/٢، إرشاد الفحول للشوكاني: ٧٦/١.

- ^{٨٦} .ينظر المحصول للرازي :٣/٣٦٩، إرشاد الفحول للشوكاني :١/٧٦، الإبهاج للسبكي: ٢/٢٦٨
- ^{٨٧} .ينظر المحصول للرازي: ٣/٣٦٩، إرشاد الفحول للشوكاني : ١/٧٦.
- ^{٨٨} .ينظر المحصول للرازي: ٣/٣٦٩، إرشاد الفحول للشوكاني : ١/٧٦.
- ^{٨٩} .ينظر الإحكام للآمدي: ١/٢٣٥، الإبهاج للسبكي، ٢/٢٦٧
- ^{٩٠} . الإحكام للآمدي: ١/٢٣٥، الإبهاج للسبكي، ٢/٢٦٧.
- ^{٩١} .ينظر المحصول للرازي: ٣/٣٧١، إرشاد الفحول للشوكاني: ١/٧٦.
- ^{٩٢} .ينظر المحصول للرازي: ٣/٣٧٢، إرشاد الفحول للشوكاني: ١/٧٦.
- ^{٩٣} .ينظر التبصرة للشيرازي: ١/٢٤٣، المستصفى : ٢/٢١٤، اصول السرخسي ٢/٨٧، التمهيد للكلوذاني : ٢/٣١٩.
- ^{٩٤} سورة البقرة : آية ١٢٤.
- ^{٩٥} .ينظر اصول السرخسي: ٢/٨٩ . ٩٠ ، فواتح الرحموت : ٢/١٨٣، إرشاد الفحول: ١/٧٧.
- ^{٩٦} .ينظر التمهيد للكلوذاني : ٢/٣٢١.
- ^{٩٧} . .ينظر التمهيد للكلوذاني : ٢/٣٢١.